

تحقيق

# الحوار الاقتصادي من يمتك مصالح



تركز هائل للنزوة في القلعة (الراكمة) - مروان طمطح

اطاحت هيئات اصحاب العمل الدعوة الى عقد «طاولة» حوار اقتصادي! السبب هو التزام بعض ممثليهم بقرار مقاطعة اعمال الحكومة القائمة، الذي اتخذه تيار المستقبل وحلفاؤه، أي ان الحجج لطلب «التأجيل»، ومنها عدم الجاهزية، ليست سوى حجج واهية، باعتبار ان المدعويين للجلوس الى الطاولة يمثلون المصالح نفسها، والحوار بينهم ما كان ليتجاوز الدعاية الاعلامية

محمد زبيب

من يحاور من؟ ومن يمثل من؟ واي مصالح يمثلها؟ هذه الاسئلة لم تكن في بال احد للإجابة عنها عندما أعلنت نية الحكومة الحالية (أو رئيسها) الدعوة الى عقد «طاولة» للحوار الاقتصادي. بدا الامر منذ البداية محسوماً (أو بديهياً)، فالمعنيون بالدعوة هم (سلفاً): ممثلو هيئات اصحاب العمل وقيادة الاتحاد العمالي العام والوزراء المعنيون؛ لكن، هل هناك فارق جوهري بين هؤلاء؟ هل يمثلون مصالح متناقضة؟ هل يحملون هموماً وهاجس يختلفون عليها؟ طبعاً لا، او على الأقل هذا ما تشي به التجربة منذ عقدين من الزمن (أو تحديداً منذ عقد الثمانينيات الماضي). عندما جرى الاستيلاء على الدولة من قبل تحالف امراء الحرب والمال، وجرى تركيز حكم «المقاطعية» ومصادرة «السياسة» او «الشان العام» وفي صلبه المجتمع والاقتصاد... منذ ذلك الحين، لم يعد للاحزاب والنقابات وهيئات «المجتمع المدني» الاخرى دور في أي حوار: جرى تدجينها، أو تحييدها، أو اضعافها، أو الغاء ادوارها... وهذا كان شرطاً اساسياً من شروط حماية نموذج «الدولة الريعية» التي يعانها اللبنانيون اليوم، الذي أدى إلى تركيز هائل للنزوة في أيدي القلعة «الراكمة» وهجرة واسعة للشباب والشباب وتراجعاً خطيراً في انتاجية الاقتصاد، وقدرته على تلبية حاجات المقيمين وطموحاتهم.

على أي حال، اطاحت هيئات اصحاب العمل هذه الدعوة، ليس بسبب تعارض مصالحها معها، أو خوفاً من اضطرابها الى تقديم تنازلات تهدد مكاسبها الجمة، بل بسبب اضطراب بعض ممثليها إلى الالتزام بالدعوة الى مقاطعة الحكومة الحالية وتشديد الضغوط عليها ومحاصرتها من اجل اسقاطها واستبدالها بحكومة اخرى. طبعاً، حكومة اخرى تمثل المصالح الاجتماعية نفسها التي تمثلها الحكومة الحالية، فالتغيير بهذا المعنى ليس مطروحاً اطلاقاً، في ظل غياب قوى ضاغطة تمثل المصالح الاخرى، وهو ليس مدرجاً على جدول اعمال أي «حوار» حتى الآن، بسبب هذا الغياب، والانقسام السياسي الظاهر بين فريقَي الحكومة ومعارضيه لا يتخذ من «الاقتصاد» محوراً له، الا في سياق اعلامي مدروس يحاول الايهام بأن الامور كانت على ما يرام، وتدهورت في ظل الحكومة الحالية؛ فيما الحكومة الحالية لم تترك فرصة من دون استغلالها للتأكيد على موقعها كحارس للمصالح الاجتماعية، التي يمثلها خصوصاً. ولعل معركة تصحيح الاجور في القطاع الخاص الاخيرة تجسد دليلاً لا يقبل الشك على ذلك، إذ اجتمعت الحكومة كلها وخصوصاً كلهم وهيئات اصحاب العمل وقيادة الاتحاد العمالي العام في حلف وثيق لإطاحة مشروع نظام التغطية الصحية الشاملة وتمويله بالضرائب على الربوع العقارية والمالية. وخرج هؤلاء باتفاق «رضائي» أطلقوا عليه صفة «الاتفاق التاريخي»، الذي كرس حرمان نصف المجتمع اللبناني الضمان الصحي، وكرس أيضاً حرمان نصف الاجراء جزءاً مهماً من الأجر المسمى «بديل نقل»، فضلاً

تضامن عربي مع عمال «سبينيس»



أصدرت 11 منظمة واتحاداً عمالياً عربياً (من البحرين وتونس ومصر وليبيا والمغرب والكويت واليمن والجزائر والأردن ولبنان) بياناً مشتركاً للتضامن مع نقابة العاملين في سبينيس ورفض كل الممارسات التي تنتهك حق العمال في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية، وجاء في البيان: «إن المنظمات والاتحادات العمالية العربية الموقّعة أدناه، تقف وقفة تضامن لتشد على أيدي العاملين والعمال في شركة سبينيس وقيادتهم النقابية. وتستنكر ما يتعرض له أعضاء الهيئة التأسيسية لنقابة العاملين في سبينيس من صرف تعسفي، وخاصة ما تعرض له أخيراً أمين سر النقابة مخيبر حبشي من ضرب على أيدي عدد من «البلطجية» وذلك بهدف تنيه عن عمله النقابي. ونضع هذا التعدي في خانة محاولة الإدارة منع إقامة أول انتخابات للنقابة عبر سعيها لخلق مناخ من الخوف والترهيب للعمال والعمال.

وتطالب المنظمات والاتحادات العمالية إدارة سبينيس باحترام الدستور اللبناني واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 87 و98، التي كفلت حق التنظيم النقابي والحريات النقابية. وكذلك تطالب وزارة العمل اللبنانية بالتحرك لوضع حد لتصرفات إدارة الشركة التعسفية».

الموقعون: 1- الاتحاد المصري للنقابات المستقلة  
2- الاتحاد العام التونسي للشغل  
3- الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين  
4- الاتحاد العام لنقابات ليبيا  
5- اتحاد النقابات العمالية المستقلة - الأردن  
6- اتحاد عام نقابات عمال اليمن  
7- الاتحاد العام لعمال الكويت  
8- رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي - لبنان  
9- الاتحاد العام للعمال الجزائريين  
10- الاتحاد العام للنقابات العمالية - الأردن  
11- الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

كبيرة، تقدّر بنحو 2500 مليار ليرة، أي أكثر بكثير مما كان يحتاج إليه اقرار وتطبيق نظام التغطية الصحية الشاملة لجميع المقيمين... الا ان خصوم الحكومة وممثلي هيئات اصحاب العمل لا يشعرون بالخطر الجدي هذه المرة، في ظل عدم وجود أي طرف داخل الحكومة يدفع باتجاه فرض ضرائب معتبرة على الأرباح العقارية والمالية، فهم يدركون ان مكونات الحكومة الحالية لن تذهب في أي اتجاه يتعارض مع «المصالح» المشتركة، وبالتالي لا يشعرون الان بأنهم مضطرون الى مساعدتها، بل على العكس

«الحوار» الاقتصادي بين هؤلاء ستفضي الى نتيجة مغايرة؟ بالطبع لا. الواضح، أن الهدف من وراء الدعوة الى «حوار اقتصادي» هو تأمين التغطية للحكومة، في مواجهة تحرك هيئة التنسيق النقابية... فالحكومة تريد التراجع عن كل وعودها واتفاقاتها في شأن تعديلات سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام، فهي أخطأت في استعداداتها للانتخابات النيابية في العام المقبل، باعداق وعود تتجاوز ما طالبت به الهيئة في البداية، فإذا بها تقع في ورطة تأمين إيرادات إضافية

عن حرمان كل الاجراء جزءاً مهماً من تعويضات نهاية الخدمة، بسبب «قوننة» إبقاء هذا البديل خارج الاجر... وعلى الرغم من ان هذا الاتفاق لا يصب في مصلحة إحداث تعديل ولو بسيطاً في آليات إعادة توزيع النزوة، فقد استكمل «الحلف» هجومه، ولم يلتزم بتطبيق «اتفاقه»، إذ إن معظم الاجراء لم يحصلوا على أي زيادة على اجورهم، ولا تزال اكثريتهم غير مصرح عنها للضمان الاجتماعي، ولا يستفيدون من الحد الأدنى للاجور الجديد، ولا من بدلات النقل والمنح التعليمية وغيرها... فهل كانت طاولة

أثر رزمة السياسات المتكاملة: الاستثمارات والتقييمات العامة معا

2015	2014	2013	2012
3,1%	2,8%	2,5%	2,4%
3,1%	3,1%	3,2%	3,5%
21,6-%	17,9-%	14,3-%	10,8-%
25,6%	19,7%	14,8%	11,0%
4,4%	4,0%	3,6%	3,2%
36,3-%	30,9-%	25,6-%	20,7-%
3,3-%	3,3-%	3,3-%	36,2-%
41,0-%	34,0-%	27,4-%	21,8-%
5,4-%	10,9-%	15,9-%	20,3-%
44,8-%	37,8-%	30,8-%	24,3-%
48,6-%	42,2-%	35,8-%	29,8-%
27,7-%	22,6-%	18,0-%	13,9-%
33,8-%	28,6-%	23,7-%	19,0-%

المصدر: دراسة للبنك الدولي (2011)